

اقتصاد

فوق الطاوله

تلفريك «سياحوسياسي»

علي محمود هاشم

رغم ما يعكسه «تلفريك» منطقة «السمر» في ريف اللاذقية الشمالي من اتخاذ الحكومة قرارها بالمضي في تطلعاتها التنموية لأبعد من الألف الذي أطلقته الحرب على سورية، إلا أن المشروع الذي يتخلق حوله فضاء سياحي متكامل للمنطقة، إنما يجسد قطعة بازل كبيرة من اللوحة الزئيقية لحرب الطاقة شرق المتوسط.

«السمر»، أقصى التوخم السوري على الحدود مع تركيا، كان مقدراً لها في سني الحرب الأولى لعب دور المحطة الأخير في «تلفريك نبطي» فرنسي تركي تنطلق شحناته المسروقة من حقول «دولة كردية» وما خلفها من غاز خليجي، لتنتهي في مصب على المتوسط.

هذا السيناريو الذي أطر التهامات الفرنسية للتركية للأعوام الثلاثة التالية لتوقيعه في ٢٠١١ بتسنيق تأمري مع ميليشيات «كردية» و«تركمانية» وتكبيرية تشكل تم احتلالها لتشكيل قوس بشري يمتد من شمال العراق وحتى السواحل السورية، لم يلبث أن سقط مع تحرير مدينة كسب عام ٢٠١٤ قبل أن يمتد في قبره الضيق مع تظهير كسب وحلب ومعظم ريف اللاذقية الشمالي، في العامين التاليين.

«تلفريكنا» في «السمر» اليوم، يقوم سياسياً كترسيم سياحي نهائي لحدود أحلام المشغلين السابقين للتنظيمات الانفصالية «الكردية» و«التركمانية»، إلا أنه يتظاهر أيضاً، وبلغه «سياحوسياسية»، كإجابة عن محاولة الوريث البريطاني مزيدا النشاط في شمالي سورية استنساخ الطبيعة الثالثة من «قطار نابوكو» لتصوير الغاز الخليجي نحو أوروبا، بعدما أغرقت روسيا منابع ومصادر نسختها الأولى عند بحر قزوين، في عمق جدل قانوني «بيزنطي» حول تسميته المناسبة: بحيرة أم بحر، قبل أن يدفن الجيش العربي السوري وحلفائه، دواعش الحدود العراقية وأحلام تدمير «نابوكو الثاني» على أنقاض جغرافيتنا الوطنية، سوية في رمال البادية.

إلى الخلف من «السمر»، ما زالت مشهدية حرب الغاز على تبديله المضطرب دافعة أمامها مزيداً من التبدلات السياسية والعسكرية شرق المتوسط، هناك، وبقليل من التخيل، قد يجد المرء تفسيراً مناسباً لتفويت التركي في الحرب على غربيين.

فمع انغلاق الجغرافية السورية أمام «نابوكو الثاني والثالث»، وكذا التركية بعدما باتت ممرًا لقطار «السيل الجنوبي» الروسي المنافسة نحو أوروبا وتحييد قدرة أنابيب «ناب» التركية البريطانية الممتدة من إزبيرجان إلى اليونان، قد تكون عيون الغرب تفتحت - في لحظة الهزيمة - لواء إسكندرون كممر محتمل لأنابيب «نابوكو الرابع».

هذا الإقليم السوري السليب المرشح ليكون محط اهتمام قانوني خلال العقد القادم، يجسد انقلاب السحر على «تاجر إسطنبول» بعض من شريك أساسية سابق في اصطفاك كيان كردي شمالي سورية إلى عود لنور له راهنا؟، العوان على غربيين، يرتصف في لحة منه كرد استباقي استنسخ العسكرية التركية بموروثها الأناطوري والعثماني معاً، لمواجهة مشروعات «نابوكو» البريطانية الأميركية الجديدة. لربما هانها فقط، أيقنت كاريزما الغرير الإخوانجية التركية الشهيرة بأن طرق أبواب دمشق التي ما زالت تحتفظ ببعض مفاصل لواء إسكندرون، هو الطريق الوحيد للصلاة الحقّة في مسجدها الأموي، لا التسلل كالمصوح من فوق «أساطيح».

راهنا، ما زالت خرائط ممرات الطاقة شرق المتوسط عالقة كما كانت في عيني عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، يزيدهما تنمعا جملة التبدلات الدرامية في الاصطفاكات الإقليمية بما فيها العداء التركي المستجد للطلعات الكردية» الانفصالية، وانكاسه على قنوات تمرير النفط والغاز السوري المسروق شمالاً بعدما كان ميناء جيهان التركي أبرزها، كما الغموض الذي يلف مصير نطف وغاز «كردستان» الذي استفاقت الولايات المتحدة وبريطانيا قبيل استفتاءه الشهير، على اختراقه بطائرات الدولارات، استخراجاً وأنابيب، عبر النزاع الاستثمارية الروسية «روسنفت»، قبل أن تذهب بريطانيا «الاستعمارية» مؤخراً لاستلهاهم إستراتيجية موسكو بمواجهة «نابوكو الأول» عبر العقود الآجلة لغاز بحر قزوين، واستنساخها تفرداً - أي بريطانيا - بحقول «كركوك» بعد نصف قرن على تأميمها منها، قطعاً للطريق أمام «روسنفت».

على أرض العراق اليوم، ثمة كباش طاوقي، انتخاباته القادمة في أيار، قد تقصع عن بعض ملاح معركة قطار الطاقة شرق المتوسط، وفي مقدمها اتفاقات ٢٠٠٨ السورية العراقية الإيرانية بعبادة ضخ النفط في أنبوب «كركوك/ باناناس / طرابلس» في مقابل ممرات انتقامية أخرى تفتقر إلى الاستثمارية، يسمى الغرب عبر بعض علائق في السعودية والبصرة العراقية، إلى ترحيلها جنوباً نحو الأردن، فالاحتلال الإسرائيلي.

بعض النظر عن أهميته الاقتصادية، يجب بتلفريك «السمر» السياسي، المضي سريعاً لثقل السياح في أرجاء تلك البقعة الفريدة جملاً، إذ يشعر المرء برغبة جارفة في ركوب إحدى كبائته قريباً ليبدأ من واحدة من ملاح الانتصار على أوقع الشروعات الغربية شرق المتوسط وأكثر دموية، ولا ضير من المرور على قبر «نابوكو الثالث» هناك، والاستجابة لنداء الطبيعة في ترطيحه.

قصي المحمد

كشف وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير عن قيمة التكاليف المالية التي تتفكها الدولة بسبب قرارات الحجز الاحتياطي المصدرة من الجهات المخولة إلى دوائر الدولة المعنية البالغ ما يقرب من ١٠ مليارات ليرة سورية. جاء ذلك ظهر أمس خلال اجتماعه مع وزراء المالية والعدل والنقل وعدد من مديري المؤسسات الحكومية لإطلاق البرنامج التجريبي منظومة إشارات الحجز الإلكتروني.

وبيّن الظفير في تصريح له «الوطن» أهمية هذا المشروع باعتباره من ضمن أهداف الوزارة وسعيها لتطوير بنية العمل الحكومي في مجال تقانة المعلومات وإدخال الوسائل الإلكترونية في عملها، موضحاً أن الحجز يشمل ثلاث إشارات رئيسية (حجزاً احتياطياً وتأميناً جديداً وتجميد أموال). معتبراً أن تطبيق المشروع سوف يسهل عمل الوزارات فيما يتعلق بالحجوزات الاحتياطية أي (الحد من الملكية والتصرف) حفاظاً على الحق العام.

مبيناً أن العمل ضمن المنظومة سوف يكون عبر ثلاث جهات الأولى مصدرة وتضم وزارتي العدل والمالية، إضافة إلى المصرف المركزي، وثانية منفذة وهي وزارة النقل والإدارة العامة للجمارك والمديرية العامة للمصالح العقارية وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهاز المركزي للرقابة المالية والمصارف، أما بالنسبة للجهات المستعملة فهي باقي مؤسسات الدولة الأخرى.

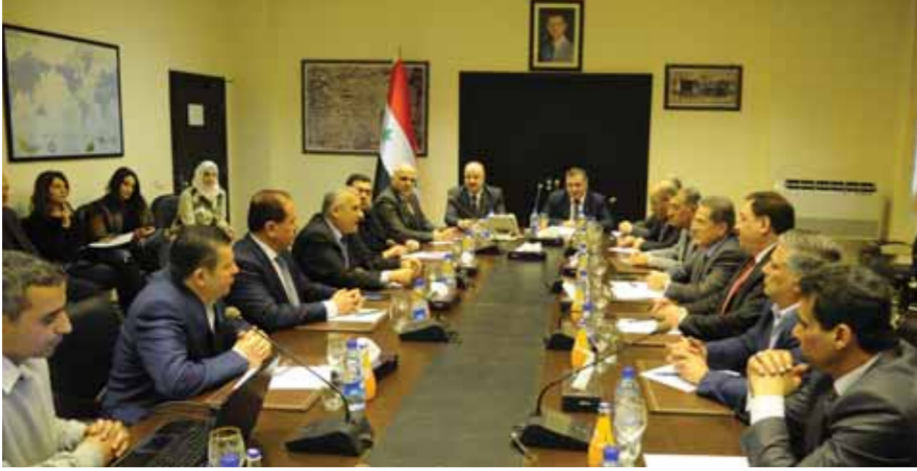
مؤكداً أن المشروع تجريبي أطلق لمدة ثلاثة أشهر سيتم خلاله رصد كل الملاحظات كاملة لتعود إلى وزارة الاتصالات لتقييمها ومعالجتها لإطلاق المشروع بشكل مباشر وإلغاء الحجز الورقي من جديد، مبيناً أنه خلال هذه الفترة سيتم استكمال جميع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان التنفيذ.

وأشار إلى سعي الوزارة إلى تأمين ربط بيانات مع وزارة الداخلية لتأكد من البيانات الشخصية بشكل دقيق وذلك عبر «ID» مشدداً على ضرورة التعاون بين جميع الجهات الحكومية المعنية للوصول إلى نتيجة نهائية إيجابية للمشروع.

عازفاً بعض الصعوبات التي واجهت عمل الوزارة كتعذر الجهات المصدرة لقرارات الحجز ضمن وزارة العدل «المحاكم»، مؤكداً أنه ستتم دراسة هذه النقطة بشكل دقيق وتفصيلي للوصول إلى حل لها، مبيناً أن العمل ضمن البرنامج سيكون عبر شبكات داخلية ضمن الجهات الحكومية.

وبدوره أكد وزير المالية أمون حمدان في تصريح له «الوطن» أن المشروع سوف يبسط الكثير من الإجراءات وخاصة فيما يتعلق بالمصلحة العامة والمال العام للدولة لكونه يمنع تكرار الأخطاء التي كانت تحصل مسبقاً ليقتصر الحجز فقط على صاحب العلاقة، كما أن سهولة رفع الإشارة بسرعة لينم تعميمها بشكل مباشر على الجهات المعنية.

إشارات الحجز الاحتياطي سوف تصبح إلكترونية

وزير المالية له «الوطن»: تعميم الحجز على ٨٦ جهة يكلف الخزينة كثيراً
وزير الاتصالات: يوفر ١٠ مليارات ليرة تكاليف طباعة ورقيات

مدير الجمارك: الحجز على ١٥٠ اسماً يومياً

مثيراً إلى أن تطبيق إشارات الحجز إلكترونياً سوف الكثير من الجهد الشخصي للعاملين الكثير من تكاليف الطباعة من ورقيات وأحبار التي تتجاوز تكلفتها بشكل بالميزات، لافتاً إلى تعدد جهات التدقيق من أهم مزايها البرنامج، مبيناً أن كل قرار حجز يتم تعميمه على ٨٦ جهة حكومية ما يترك أعباء كبيرة على خزينة الدولة.

لافتاً إلى أن حق الوزارة يصل عندما تتأكد من كل قرار حجز وصل إلى المكان المناسب له، إضافة إلى رفعه بشكل دقيق حفاظاً على المال العام مهما كان نوع المحجوز عليه، مؤكداً أن الحجز حالياً فقط ما يرتبط بالجهات والحق العام للدولة، أما الحجز لضمان الحقوق بين الأشخاص لم يتم التطرق إليه.

مطالباً وزير المالية المجتمعين بضرورة الاتفاق على المصطلحات القانونية باعتبار عملها مختلفاً سواء بعملية (الإلغاء أم الإعدام أو التجميد) لقرارات الحجز.

وخلال الاجتماع بين وزير العدل هشام الشعار أمانة المشروع لكونه يتزامن مع مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد معتبراً الوزارة معنية بشكل كبير به كونها من أكثر الجهات الرسمية مصدرة لقرارات الحجز القضائية، إضافة إلى رفع قرارات الحجز بقرارات قضائية أيضاً.

مؤكداً أن نجاح المشروع سيضبط الكثير من الإشكاليات التي كانت تحدث مسبقاً ضمن قرارات المحاكم بالحجز وبشكل خاص موضوع ازدواجية الأسماء مع دقة القرارات.

لافتاً إلى أن الوزارة بصدد محاكم قضايا الإرهاب قريباً لأن معظم قرارات الحجز اليوم تصدر منها ما يسهل الربط بين الوزارة وإدارة المشروع

لاختصار الوقت. مشيراً إلى أن الوزارة أصدرت تعميماً مضمونه منع تحريك أي دعوة عامة أو إلغاء حجز على أي تشابه إلا بعد وصول المعلومات بشكل دقيق من الجهات المعنية.

ومن جانبه بين وزير النقل علي حمود أن الوزارة نفذت الإجراء اللازمة لتطبيق المنظومة داخلياً من خلال الربط إلكترونياً مع مديريتها في المحافظات ضمن العمل بالتوقيع الإلكتروني منذ أكثر من ٦ أشهر، وهذا العمل يخدم الوزارة للتواصل مع كل الوزارات لتنفيذ الحجوزات التي تأتي من الجهات المصدرة لها.

بدوره أكد مدير الإدارة العامة للجمارك فواز الأسعد أن الجمارك هي من أكثر الجهات العامة المصدرة لقرارات الحجز الاحتياطي على الممتلكات، مبيناً أنه يتم إصدار أكثر من ٢٠ قراراً يومياً متضمنة أسماء محجوزاً على ممتلكاتهم والتي تتجاوز ١٥٠ اسماً تقريباً، لافتاً إلى أن البنية المتطورة للتقانة الإلكترونية في الدولة مهابة لتنفيذ المشروع بدقة، مبيناً أن الجمارك طبقت نظام الحجز الإلكتروني الاحتياطي مسبقاً ضمن برنامج خاص بها بسبب كثرة قرارات الحجز المصدرة منها.

وأشار مدير المصالح العقارية إلى أنه خلال العام الماضي ورد إليها ما يقرب من ٨٢٠٠ قرار حجز حيث تم وضع ممتلكات ما يقرب من ٣٠ ألف اسم تحت الحجز منهم ٦ آلاف اسم مكرر عليه الحجز لأكثر من مرة.

لافتاً إلى معاناة المصالح العقارية من بعض المشكلات المرتبطة بالحجوزات كوجود قرارات مسجلة باسم ثلاثي ما يؤدي إلى التشابه مع الغير، ما يستدعي اللجوء مرى أخرى إلى المحاكم العقارية لتأكد من صحتها.

وفيما يخص كيفية تلمس الوزارة لهذه الرغبة لدى الناس وفيما استندت إلى دراسات محددة بين عرنوس أن الوزارة تلمست ذلك من خلال تلقيها للكثير من الطلبات من قبل المواطنين وعبر الكثير من القوات ترغّب فيه باعتناء نماذج مساكن بمساحات صغيرة، منوهاً بأن هناك ضرورة لاعتماد نماذج سكن متعددة تشارك فيها مختلف الجهات العامة المعنية بقطاع الإسكان لتلبي متطلبات ورغبات سوق الإسكان.

وزير الأشغال العامة والإسكان لفت إلى أن الوزارة سوف تعتمد صيغة تلزم من خلالها كافة شركات التطوير العقاري والمؤسسات التي تعنى بتنفيذ مشاريع السكن لتخصيص مقاسم محددة لهذا النوع من المساكن وعبر المؤسسة العامة للإسكان التابعة للوزارة من خلال طرح المؤسسة لمقاسم مخصصة لشريحة الشباب وهو موضوع يندرج ضمن سياسات

مرزوق له «الوطن»: ٢٧ ألف قرار حجز

احتياطي أصدرتها وزارة المالية

عبد الهادي شباط

كشف مدير الشؤون القانونية في وزارة المالية جمال مرزوق له «الوطن»، أن عدد قرارات الحجز الاحتياطي التي صدرتها وزارة المالية لمصلحة مختلف الجهات تجاوز ٢٧ ألف قرار، حتى تاريخه، وهو رقم تراكمي.

وحول منظومة إشارات الحجز الاحتياطية المنظمة (حجز احتياطي، تأمين جبري، تجميد أموال). بين أن أهمية هذه المنظومة تكمن في إختصاص المراسلات الورقية والوقت الذي تتحاجه هذه المراسلات، وكذلك الحد من الصلاحيات بالملكية التي تصدرها الجهات صاحبة الصلاحية عن وزارة المالية بين أن دور وزارة المالية ينتهي موضحاً أن هذه المنظومة لها نفس الوثوقية

لائية إصدار وتعميم قرارات الحجز الاحتياطي المعمول بها، كون الأساس في الموضوع هو إصدار وزير المالية قرار الحجز الاحتياطي ثم يتم تعميمه حسب هذه المنظومة، وعن مدى

فاعلية قرارات الحجز الاحتياطي التي تصدر عن وزارة المالية بين أن دور وزارة المالية ينتهي عند تصدير قرار الحجز، لتكون مهمة متابعة قرار الحجز الاحتياطي هي الجهات العامة التي صدرت هذه القرارات لمصلحةها.

علماً بأن تطوير هذه المنظومة من قبل وزارة الاتصالات كنموذج لأسلوب العمل المبني على المشاركة بالبوراء، عبر تطوير حلول نتيج مشاركة جميع الجهات الحكومية المنتجة للبيانات في بناء قاعدة مركزية مستضافة في مركز البيانات الوطني.

ويعرف الحجز الاحتياطي بأنه منع المدين من التصرف بماله أو جزء منه مؤقتاً حتى انتهاء المنازعة أو الدعوى القضائية. في حين الحجز الاحتياطي قضائياً هو وضع أموال المدين التي يقع عليها الحجز تحت تصرف القضاء بقصد منع المدين من التصرف بها أو تهريبها إضراراً بالداين حتى يتم سداد دينه بالكامل، وأهم الحالات التي يتم إيقاع الحجز الاحتياطي فيها

على أموال المدين إذا لم يكن للمدين موطن مسطر في سورية وخشي الدائن قرار مدينه وكان لذلك أسباب جدية، وإذا كانت تأميمات الدين مهددة بالضياع، وإذا كان بيد الدائن سند رسمي أو عادي مستحق الأداء وغير معلق على شرط، وإذا كان المدين تاجراً وقامت أسباب جدية بتوقع معها تهريب أمواله أو إخفاؤها، في حال قدم الدائن أوراقاً أو أدلة ترى المحكمة كفايتها لإثبات

ترجيح احتما وجود دين في ذمة المدين. والمؤجر العقار أو يوقع في مواجهة المستأجر أو المستأجر الثنائي الاحتياطي على

المقولات والنصrat الموجودة في العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الامتياز المقرر له في القانون المدني، ويجوز له أن يوقع هذا الحجز إذا كانت

المقولات والنصرات والمقولات المنصوص عليها في الفقرة السابقة قد نقلت من دون رضائه من العين المؤجرة ما لم يكن قد مضى على نقلها ثلاثون يوماً.

وزير الإسكان له «الوطن»: ثلاثة نماذج للمساكن الصغيرة

إلزام شركات التطوير العقاري بتخصيص قسم من مساكنها «للاستديو»



الحكومة الإسكانية وستعرض على لجنة الخدمات لإشباعها دراسة وتمحيصا قبل طرحها على الجمهور، مشيراً أيضاً إلى أن الوزارة اعتمدت مبدئياً ثلاثة نماذج لهذا النوع من السكن بالتعاون مع مهندسين، موضحاً أنه من السابق لأوانه حالياً الحديث عن أسعارها وكلفتها بشكل دقيق.

ووصف عرنوس الرؤى والطروحات التي قدمت وتنت مناقشتها خلال اجتماع خاص لرئيس مجلس الوزراء مع المؤسسة العامة لإسكان بالهامة والبحث عن حلول للمشكلة التي تورتنا جميعاً وهي مشكلة السكن، مؤكداً بحث تلك المواضيع منذ أيام في اجتماع خاص بالوزارة مع قطاع الإسكان تحت عنوان دعم الرؤية التطويرية لقطاع الإسكان تأمين مسكن للمواطن بأسعار مدروسة بحضور معاوني الوزير والمعنيين بقطاع السكن.

وفيما يخص كيفية تلمس الوزارة لهذه الرغبة لدى الناس وفيما استندت إلى دراسات محددة بين عرنوس أن الوزارة تلمست ذلك من خلال تلقيها للكثير من الطلبات من قبل المواطنين وعبر الكثير من القوات ترغّب فيه باعتناء نماذج مساكن بمساحات صغيرة، منوهاً بأن هناك ضرورة لاعتماد نماذج سكن متعددة تشارك فيها مختلف الجهات العامة المعنية بقطاع الإسكان لتلبي متطلبات ورغبات سوق الإسكان.

وزير الأشغال العامة والإسكان لفت إلى أن الوزارة سوف تعتمد صيغة تلزم من خلالها كافة شركات التطوير العقاري والمؤسسات التي تعنى بتنفيذ مشاريع السكن لتخصيص مقاسم محددة لهذا النوع من المساكن وعبر المؤسسة العامة للإسكان التابعة للوزارة من خلال طرح المؤسسة لمقاسم مخصصة لشريحة الشباب وهو موضوع يندرج ضمن سياسات

صالح حميدي

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس له «الوطن» أن الوزارة ستعتمد خيارات ونماذج سكن تحقق رغبة شريحة الشباب، في مراحلهم الأولى باتجاه تأمين وظيفة ورسم مسار حياتهم العملية، والمقبلين على الزواج وتكوين عائلة، إذ إن الظروف باتت ملحة وتقتضي البحث عن حلول ولذلك تركزت الجهود على اعطاء نماذج سكنية متعددة ومطلوبة لهذه الشريحة.

جاء تصريح الوزير على خلفية الحديث الدائر حالياً في الوزارة لاعتماد مساكن صغيرة في ظل انتقادات سابقة كان واجهها مشروع السكن الشبابي لجهة صغر مساحته وخاصة طبيعة العائلة السورية والتي لا يقل عدد أفرادها عن خمسة.

مقترحات لجنة دراسة واقع الحمضيات تحت «القبة»؛

مطلوب ٣,٥ مليارات ليرة للتسويق وتبسيط الإجراءات القانونية والمالية والمصرفية

بدوره وصف وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري الحمضيات بأنها تتمتع بأصناف جيدة وجودة عالية شبه عضوية تشكل ميزة نسبية و ٣٠ بالمئة قابلة للتصدير حسب منظمات وبحوث زراعية تناسب متطلبات ٧ دول صديقة مشيراً إلى إنشاء مركز بحوث متخصص للحمضيات مع مكتب الحمضيات وخدماتها بهذا الخصوص مع تقديم المساعدة الحيوية للفلاحين مجاناً.

وأشار كذلك إلى دعم مزارعيها بمليار ليرة مساعدة لهم مشيراً إلى ألف فلاح مستفيد ورؤية مع الجهات المعنية لإعداد مشهد بانورامي لحصول الحمضيات من الإنتاج والمشاتل التي تقدم غراساً وتسويقاً وغيره وهم بحاجة إلى وقت للدخول إلى أسواق جديدة قد لا توفيق بها.

وزير الصناعة قال: إن مشروع العمل قيد التنفيذ بعد تحقيق الجدوى الاقتصادية وبعد أن يكون على أرض الواقع العام القادم ويحتاج مدة سنتين لينفذ. ساهم الخليل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أشار إلى حصول تقدم في عقد اتفاقيات مع روسيا فيها نظام أفضل لسيور وللصندين إليها وتخفيض أسعار استرشادية وتأمين ناقل عالمي بحري متنوعاً ومتنظماً فاني أكبر ناقل بالعالم ومنع استيراد الحمضيات وكل مكلفات العنصر.

٣٠ بالمئة من الحمضيات السورية قابلة للتصدير



بمبالغ مالية وتسهيلات مصرفية وإدارية وجمركية ووضع خريطة تصديرية لحصول الحمضيات بالتنسيق مع وزارتي الاقتصاد والخارجية والسعي الجاد لتسويق الحمضيات في العراق بكل الطرق المتاحة كونه السوق الأنسب لتصدير هذا المحصول.

أما المحور الرابع وهو التصنيع، فدعت اللجنة للإسراع في تنفيذ معالم الصنادر بعد وضع حجر الأساس له منذ العام ٢٠١٥ وتوجيه أعمال

هنا غانم

ناقش مجلس الشعب في جلسته التي عقدت أمس آخر ما توصلت إليه اللجنة المختصة لدراسة وتسييق الحمضيات ضمن المؤشرات والمعطيات المتعلقة بتصنيف الواقع والتي تتعلق بوجود فائض في الإنتاج يتجاوز ٦٠٠ ألف طن سنوياً ما جعل الأمر مشكلة اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى وجود تأخر في إجراءات التنفيذ لمعمل العنصر، إضافة إلى بحث بعض الأمور المتعلقة بإجراءات تتعلق بمنع استيراد المكثفات لمعامل العنصر لأن الواقع يقول إن السوق المحلية في سورية تعتمد على إتها تدخل بطريقة غير شرعية، كما أن الإجراءات الحكومية التي تخص تشجيع تصدير الحمضيات لم تؤد إلى إنشاء سوق تصدير منافس.. وقضايا أخرى بحضور وزراء الاقتصاد والتجارة الداخلية والزراعة.

من جانبها اقترحت اللجنة جلة من القضايا اعتبرتها أساسية تتعلق بداية بالإنتاج والتصدير على دعم وتحسين الأصناف القابلة للتصدير والعمل على تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج لجهة أسعار الأسمدة والحورقات والكهرباء بأسعار مدعومة وفق آلية حكومية وتأكيذ زيادة